التصويت .. والحضور باركوا للجابر نيله تأييد الأمة

23 نائباً رفضوا طرحها .. مقابل 18 أيدوا الطلب

الجابر : خالص تقديري وامتناني لرئيس الوزراء والزملاء الوزراء على ما قدموه لي من دعم ومساندة

وزير الدفاع يحيي الرئيس بعد تجديد الثقة

.. والرئيس الغانم يرد التحية (تصوير: صالح محمد)

الجابر يتلقى التهاني من الوزراء والنواب

المويزري: وزير الدفاع مسؤول عن "صفقة كاراكال وعمولاتها" ولم يقم بواجبه المطلوب

●●●●

نحترم شخص الوزير.. أما الأداء فلنا عليه ملاحظات وهناك ضباط أجبروا على الاستقالة بلا سبب

الطريجي: الجابر أصدر قرارا يتماشى مع الفتوى الشرعية بشأن دخول المرأة للسلك العسكري

●●●●

وزير الدفاع أجاب على نسبة 80 بالمئة من الأسئلة البرلمانية ما يؤكد تعاونه مع النواب

خالد العنزي: النائب المستجوب لم يتدرج في استخدام الأدوات الرقابية ورأى الفتوى الشرعية "صحيح"

الاستجواب يفتقر إلى الضوابط الدستورية .. ومن يحكم على موقف النواب هم الشعب الكويتي والرأي العام

في حرمة المال العام.. وهل يحتاج إلى فتوى وهو مجرم ومحرم؟»، وتابع: «لا يجوز استخدام الأدوات الدستورية لتوجيه رسائل سياسية».

وقال: «المشكلة ليست في النصوص إنما في النفوس، هناك منهجية في توجيه سيل من الاستجوابات شنهو الهدف؟ الهدف حل مجلس الأمة؟ جملة استجوابات ما أنزل الله بها من سلطان.. المنهجية لا أعرفها والسؤال: ما بعد حل المجلس ما هو البرنامج اللي يمشي عليه خليه يقول ما هو البرنامج الذي يمتلكه؟»، موضحا: «الكلام ليس لحمدان لكن ما هو الهدف من سيل الاستجوابات؟»

وتابع: «أسأل النواب بضمائرهم: كل المحاور التي فندها الوزير وهي ليست في عهده اليوم، أنتم الحكم هل هذا الاستجواب يستحق أن نعدم الوزير سياسيا؟ قسما بالله لا يستحق وأنت القائل إن عاد عدنا».

وانتقل المجلس فور الانتهاء من المناقشة إلى التصويت على طلب طرح الثقة لتظهر نتيجة التصويت على طلب طرح الثقة في الوزير التي تمت نداء بالاسم رفض 23 وموافقة 18 نائبا من إجمالي الحضور وعددهم 41 نائبا والتي أدت إلى إلى تجديد الثقة به.

وأدلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر بكلمة في نهاية الجلسة قال فيها : "أقف أمام الأمة، للمرة الثانية خلال أيام، احتراماً للدستور، وحق الامة في الرقابة، مثمنا مواقف جميع الأعضاء المؤيدة لموقفنا والمعارضة، ضمن اطار وحدود الممارسة الدستورية، وأجد من الملائم أن أؤكد لكم، أنني لن أكون في يوم حامياً للفساد، أو مدافعاً عن الفاسدين، بل إنني سأقف دائماً مع كل جهد أو توجه لإصلاحَ أي خلل، ومعالجة كل قصور، مبدياً كل صور التعاون الممكنة مع المجلس، في جميع المسائل التي يجيز الدستور التعاون بشأنها".

وأضاف: "لقد شرفت بتجديد الثقة من ممثلي الأمة، وصوت شعبها الحر الأبي، الذي نص دستورنا على سيادته، وجعله مصدراً لجميع السلطات، والذي لمسنا تعاطفه وتأييده الكبير لما طرحناه خلال جلسة الاستجواب، وهذه الثقة تزيد من حجم استشعارنا للأمانة والمسؤولية، التي كلفنا بها من حضرة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم، كما أنها تزيد من اصرارنا وعزمنا على المضي قدماً، في طريق الإصلاح ومكافحة الفساد".

وتابع: "بهذه المناسبة، أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، وبالغ العرفان، لأبناء الشعب الكويتي الأوفياء، الذين غمروني بصادق دعائهم، وكريم مشاعرهم، من خلال دعمهم الذي لمست منه تأييداً ومؤازرة لموقفنا، وهذه المشاعر إنما هي دينٌ في عنق كل مسؤول كويتي، كما أتقدم بالشكر للأخ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الموقر، والأخوة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، الذين منحوني فرصة مواصلة العمل والعطاء لخدمة بلدنا المعطاء".

وأشار إلى أنه "يطيب لي في هذا المقام، أن أعبر عن خالص تقديري وامتناني لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد والأخوة الزملاء الوزراء، على ما قدموه لي من دعم ومساندة وتعاون، هي محل اعتزاز وفخر".

وقال: "ختاماً أود أن أؤكد للجميع، أن الاستجوابات ليس فيها منتصر أو مهزوم، فجميعنا حريصون على التمسك بالدستور، الذي اختاره الشعب، واتخذه سراجاً يُنير له دروب العمل والبذل والعطاء، وتحقيق المصلحة العامة للوطن والمواطن، وعليه فإننا دائماً نضع في عين الاعتبار، مايقدمه الأخوة الأعضاء من ملاحظات، وما يطرحونه من أفكار ومقترحات، تهدف إلى تحقيق الخير للبلاد والعباد، وتسهم في ترجمة الرؤية والتوجيهات السامية لقيادتنا الحكيمة".

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم جلسة المجلس الخاصة بعد الانتهاء من مناقشة طلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والتصويت عليه.

وفي شأن طلب طرح الثقة أشارت المادة "101" من الدستور الكويتي إلى مسؤولية كل وزير لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته إذ نصت بأنه "إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا".

واشترطت المادة الدستورية علاوة على المادتين "143" و"144" من اللائحة الداخلية للمجلس في طلب طرح الثقة أن "يكون بناء على رغبة الوزير أو طلبا موقعا من 10 أعضاء".

واستنادا إلى تلك المواد يتطلب سحب الثقة من الوزير موافقة "أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة".

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم جلسة المجلس الخاصة بعد الانتهاء من مناقشة طلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والتصويت عليه.

ويأتي انعقاد جلسة الأمس بعد مناقشة الاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح والمكون من خمسة محاور في جلسة المجلس العادية الماضية بتاريخ 18 يناير الحالي وانتهى إلى تقديم 10 نواب طلبا لطرح الثقة بالوزير.

الوزير يلقي كلمته

جانب من الجلسة

الموبزري تحدث مؤيداً لطرح الثقة

متابعة نيابية

دخول النواب في بداية الجلسة